### تباين نيابي وترقب لنتائج اجتماعات لجنة الخارجية البرلمانية

# العمير: الحكومة لن تحيل أي أمر غير دستوري إلى مجلس الأمة

■ المادة الأولى جاءت واضحة بشأن مايتفق مع التشريعات الوطنية.. وعلى النواب قراءتها بموضوعية

علي العمير

مبارك الخرينج

حمود الحمدان

■ هناك تأكيد على استقلال كل دولة وإن كان هناك تفسيرات تحمل رأيين فالتشريعات الوطنية والدولية مقدمة

■ الخرينج: مطلوب نشرها إعلامياً لتعزيز مفهوم الشفافية في التعاطي مع القضايا ومفهوم الدراية العامة

■ الحمدان: أخذت زخماً إعلامياً و«هولة» أكبر مما تستحق وما تحتويه محتمل ولا وجود للملاحقات الأمنية

فيما أكد وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة د.علي العمير ان الحكومة لن تحيل الى مجلس الامة اي امر مخالف للدستور داعيا نواب الامة الى قراءة موضوعية للاتفاقية الامنية الخليجية، تواصل التباين في الآراء النيابية حول الاتفاقية بين مؤيد ومعارض، حيث أعرب نواب جدد عن رفضهم التام للاتفاقية فيما طالب آخرون بضرورة التروي قبل إطلاق الأحكام عليها.

وقال العمير في تصريح صحافي أمس ان المادة الاولى من الاتفاقية الخليجية جاءت واضحة وصريحة بشأن مايتفق مع التشريعات الوطنية لكل دولة وان كانت هناك تفسيرات تحمل رأيين بخصوص المادة الاولى منها مؤكدا ان التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية مقدمة على ما جاء في الاتفاقية.

ودعا الى قراءة موضوعية للاتفاقية الامنية الخليجية دون الاخذ بمادة دون اخرى لافتا الى ان الاتفاقية تؤكد على استقلال كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي.

قال النائب حمود الحمدان ان «نواب الأمة حاليا في مخاض دراسة الاتفاقية الأمنية عقب اجتماع لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية بحضور الفريق الحكومي»، لافتا إلى ان «النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية أبدى استعداده في النظر بكل بنود الاتفاقية».

وأضاف ان «الاتفاقية أخذت زخما إعلاميا كبيرا و هولة اكبر مما تستحق»، مبينا ان «اغلب عباراتها وما تحتويه من محاور ونقاط ألفاظ محتملة بينما لا يوجد فيها المطاردات الأمنية».

وأوضح انه لم يتخذ قرارا بعد في قبول الاتفاقية او رفضها وسأنتظر سماع اراء المعارضين والمؤيدين ومن ثم أتخذ قراري.

وطالب نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج بـ«التعاطي مع الاتفاقية الأمنية بما يتماشى مع الدستور والثوابت السياسية لدولة الكويت والعمل على حماية القانون بكل شفافية ووضوح عن طريق نشر الاتفاقية عبر الصحف ووسائل الإعلام وموقع المجلس الالكتروني، ليطلع الشعب الكويتي عليها بمختلف شرائحه ومستوياته العملية والعملية».

وأكد الخرينج ان «نشر الاتفاقية يعزز مفهوم الشفافية في التعاطي مع القضايا ذات الشأن العام ويعزز كذلك مفهوم الدراية العامة وبهذا يستطيع النواب الاستفسار عن كل صغيرة وكبيرة متعلقة بهذه الاتفاقية الأمنية الخليجية بشفافية ووضوح».

وأشار إلى أن « النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية أجاب عن تساؤلات النواب في اجتماع اللجنة الخارجية، بشكل واضح ودقيق الأسبوع الماضي وحضره بعض النواب للاستماع وإبداء الملاحظات».

وأضاف الخرينج انه حضر الاجتماع هو ورئيس مجلس الأمة «لأجل الحرص على معرفة الحقيقة دون تشويش او تصعيد».

من جهته، أكد النائب مبارك الحريص ان « الاتفاقية الأمنية الخليجية لا تتعارض نهائيا مع الدستور الكويتي او القوانين المحلية المعمول بها»، لافتا الى ان المادة الاولى من الاتفاقية واضحة وجلية ورجل الشارع العادي يدرك من خلال هذه المادة ان الاتفاقية لا تخالف دساتير الدول الموقعة عليها».

وشدد على أن « ليس هناك محل للخوف الذي يروج له البعض».

وأضاف : « لن توافق الكويت الا على ما يوافق دستورها وقوانينها»، مشددا على ان «حقوق الشعب الكويتي وحرياته مصانة وفقا لدستور 1962 حتى في بنود هذه الاتفاقية».

وبين ان « مجلسي الامة والوزراء حريصان كل الحرص على ثوابت الشعب وحقوقه ومكتسباته»، نافيا ان «يفرط احد النواب في هذه المكتسبات بهدف مجاملة اي جهة».

وذكر انه سيوافق على اقرار الاتفاقية « من باب الحرص على المصلحة الوطنية العليا ولحفظ الأمن داخل البلاد»، داعيا جميع المواطنين الى «قراءة بنود الاتفاقية والتمعن فيها حتى يتضح لهم انتفاء الخوف والهلع الذي يتردد في حال اقرت الاتفاقية»، مؤكدا في الوقت ذاته انه يحترم كل وجهات النظر، شريطة عدم المبالغة في تخويف ابناء الشعب.

من جهته قال النائب حمود الحمدان ان نواب الأمة حاليا في مخاض دراسة الاتفاقية الامنية ، عقب اجتماع لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية بحضور الفريق الحكومي، لافتا إلى ان النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد أبدى استعداده للنظر في كل بنود الاتفاقية.

واوضح الحمدان ان الاتفاقية اخذت زخما إعلاميا كبيرا ، وتهويلا اكبر مما تستحق، منبها إلى ان اغلب عباراتها وما تحتويه من محاور ونقاط ألفاظ محتملة ، بينما لا توجد فيها المطاردات الامنية داخل البلاد.

أضاف انه لم يتخذ قرارا بعد بقبول الاتفاقية او رفضها، وانه ينتظر سماع اراء المعارضين والمؤيدين ومن ثم سوف يتخذ قراره.

## العمير: لا تعارض

الخليجية» . واستطرد مشددا على «ضرورة القراءة الموضوعية كاملة دون الأخذ بمادة واغفال أخرى». لافتا الى استقلالية كل دولة وفقا لما أكدته عليه الاتفاقية في بنودها.

على الصعيد النيابي اكد النائب مبارك الحريص أن الاتفاقية الامنية الخليجية لا تتعارض نهائيا مع الدستور الكويتي او القوانين المحلية المعمول بها، لافتا الى ان المادة الاولى من الاتفاقية واضحة وجلية ، وان رجل الشارع العادي يدرك من خلال هذه المادة ان الاتفاقية لا تخالف دساتير الدول الموقعة عليها، وبالتالي ليس هناك محل للخوف الذي يروج له البعض.

وقال الحريص ان الكويت لن توافق الا على ما يوافق دستورها وقوانينها ، مشددا على أن حقوق الشعب الكويتي وحرياته مصونة وفقا لدستور 1962 حتى في بنود هذه الاتفاقية .

وبين أن مجلسي الامة والوزراء حريصان كل الحرص على ثوابت الشعب وحقوقه ومكتسباته، نافيا ان يفرط احد النواب في هذه المكتسبات بهدف مجاملة أي جهة.

أضاف الحريص انه سوف يوافق على اقرار الاتفاقية من باب الحرص على المصلحة الوطنية العليا ولحفظ الامن داخل البلاد، داعيا جميع المواطنين الى قراءة بنود الاتفاقية والتمعن فيها، حتى يتضح لهم انتفاء الخوف والهلع الذي يتردد في حال اقرت الاتفاقية، مؤكدا في الوقت ذاته انه يحترم كل وجهات النظر ، شريطة عدم المبالغة في تخويف ابناء الشعب.

من جهته قال النائب حمود الحمدان ان نواب الأمة حاليا في مخاض دراسة الاتفاقية الامنية ، عقب اجتماع لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية بحضور الفريق الحكومي، لافتا إلى ان النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد أبدى استعداده للنظر في كل بنود الاتفاقية.

واوضح الحمدان ان الاتفاقية اخذت زخما إعلاميا كبيرا ، وتهويلا اكبر مما تستحق، منبها إلى ان اغلب عباراتها وما تحتويه من محاور ونقاط ألفاظ محتملة ، بينما لا توجد فيها المطاردات الامنية داخل البلاد.

أضاف انه لم يتخذ قرارا بعد بقبول الاتفاقية او رفضها، وانه ينتظر سماع اراء المعارضين والمؤيدين ومن ثم سوف يتخذ قراره.

## «رويترز»: الكويت

يجري إعداد خطة لمراجعة نظام الدعم السخي ومن المنتظر أن تصبح جاهزة في وقت لاحق هذا العام.

وبفضل الدعم فإن المستهلك يدفع نحو 5.2 دنانير «18.40 دولاراً» مقابل 80 لترا من البنزين وتبلغ تكلفة الكهرباء فلسين فقط «أقل من سنت» للكيلووات/ساعة. وتمثل هذه الأسعار جزءا بسيطا من التكلفة.

ويقول خبراء اقتصاديون إن تلك الأسعار الرخيصة المتاحة للكويتيين والأجانب أيضا تشجع على الإهدار. ويشتكي مسؤولون عن إدارة المباني من أن الناس يتركون أجهزة التكييف تعمل وهم يقضون إجازات خارج منازلهم حتى يجدوا بيوتهم مكيفة لدى عودتهم.

لكن أي خفض كبير في الدعم قد يؤثر على الاستقرار .

وقال عبد الله الشايجي رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت انه إذا تم خفض الدعم ستحدث انتفاضة في الكويت.

«يستطيع الكويتيون التكيف مع أي شئ لكن لا تقترب من محافظ نقودهم ودفاتر شيكاتهم. سيبدون مقاومة كبيرة حقا».

وفي دلالة على مدى حساسية مسألة الدعم فإن الصالح يتخذ موقف الدفاع منذ أن أعلن عن خطته مؤكدا على عدم الإضرار بالكويتيين من أصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة.

وقال الشايجي «سلوك الحكومة مستفز جدا للكويتيين نظرا لأنهم لا يصدقون ذلك... كل كويتي يعتقد في قرارة نفسه أن له حقا في النفط.»

وفي الأعوام الأخيرة ساعد الصعود المطرد في أسعار النفط الكويت على تغطية فاتورة الأجور المتزايدة والدعم ونظام الرعاية الاجتماعية السخي وسلسلة من المنح والإعانات.

واستطاعت تلك المزايا في الكويت وجيرانها حماية هذه الدول من الاضطرابات التي اجتاحت بلدانا عربية أخرى في 2011.

ومن الصعب تقليص تلك المزايا رغم تحذيرات من أن الإنفاق بالمعدل الحالي قد يتجاوز إيرادات الكويت في 2017-2018 وذلك وفقا لأسوأ الاحتمالات من صندوق النقد الدولي.

وقال فاروق سوسة كبير الخبراء الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط لدى سيتي جروب «مع وجود مخاطر لاتجاهات نزولية في أسواق النفط فإن هناك مخاطر على المالية العامة» مضيفا أن الكويت تحتاج لإحراز تقدم في الإصلاح المالي.

وأظهرت أرقام نشرت يوم الأحد أن فائض الميزانية الكويتية تقلص في الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية الحالية مع زيادة الإنفاق 18 في المئة.

لكن البيانات الرسمية أظهرت أيضا أن الفائض الذي حققته الكويت عضو منظمة أوبك بلغ 14.3 مليار دينار «50.7 مليار دولار» في تلك الفترة.

ويكتسب نجاح الكويت في مراجعة الدعم أو فشله أهمية في بقية دول الخليج التي لا تحصل ضريبة على الدخل وتعتمد على نظام مماثل للمنح والإعانات.

وبدأت تلك المراجعة في أواخر العام الماضي في الكويت التي تعتمد على النفط فيما يزيد عن 90 في المئة من الإيرادات. ومن المتوقع أن تبلغ تكلفة الدعم 5.11 مليارات دينار «18.08 مليار دولار» في السنة المالية القادمة لتغطية جوانب مثل الوقود والطاقة.

ووزير المالية الجديد أنس الصالح في أوائل الأربعينات من عمره وهو ينتمي إلى جيل أصغر سنا من وزراء أوكل إليهم استكشاف إمكانية إجراء اصلاحات اقتصادية. وهو رابع وزير للمالية في أقل من عامين.

وقال أحد الدبلوماسيين «هو أحد الأشخاص الذين يتفهمون ذلك وهناك مزيد من الأشخاص في مجلس الوزراء الذين يدركون ذلك.»

وساهم الصالح الذي شغل في السابق منصب وزير التجارة والصناعة في وضع قانون جديد للشركات في 2012 يهدف إلى دعم القطاع الخاص وهو ما يشكل تحديا في بلد يستغرق فيه تنفيذ أنظمة جديدة سنوات وربما عقودا.

ويمضي الصالح الذي درس في الولايات المتحدة على نهج سلفه الشيخ سالم عبد العزيز الصباح الذي أطلق المراجعة وقاد الأصوات المطالبة بخفض الإنفاق.

وحذر الشيخ سالم الذي أدار البنك المركزي لنحو 25 عاما في يناير من أن الحكومة ستضطر لاتخاذ اجراءات قاسية إذا استمر الإنفاق المتزايد. وقال إن الكويت يجب أن تخفض قيمة الدينار وإلا ستمد يدها لتأخذ من صندوق الأجيال القادمة المخصص للأزمات الاقتصادية.

لكن كثيرا من الكويتيين حائرون حول مقترح خفض الدعم نظرا للفائض الكبير الذي حققته الميزانية على مدى العقد السابق.

ويرى بعضهم أن من المنطقي زيادة أسعار السلع والخدمات لكنهم يتساءلون كيف ستفعل الحكومة ذلك.

وقالت طالبة تدعى ريم22- عاما-«تحتاج الحكومة لوضع خطة على مدى خمس سنوات ثم تطور وسائل مختلفة لإنتاج الكهرباء إذا أرادوا زيادتها.»

واقترحت أن تقوم الكويت بتطوير الطاقة الشمسية لخفض الاعتماد على النفط في استهلاك الطاقة.

لكن الحديث عن تقليص الدعم يغضب البعض الذين يرون مدى سخاء الكويت في الخارج.

فقد قررت الكويت منح مصر أربعة مليارات دولار في إطار حزمة مساعدات خليجية بعد عزل الرئيس محمد مرسي المنتمي للتيار الإسلامي كما أعلنت منح سوريا مساعدات إنسانية بمليار دولار.

وأشار هؤلاء أيضا إلى سوء حالة بعض الطرق في الكويت ونقص الوحدات السكنية كدلالة على أن الدولة لا تستخدم الأموال بكفاءة.

ويتمثل جزء من المشكلة في بعض أعضاء البرلمان الذين يطالبون بزيادة المزايا للمواطنين للفوز بدعم الدوائر الانتخابية.

ويطالب أعضاء في البرلمان بزيادة المخصصات للإسكان والأطفال ووافقوا الشهر الماضي على قانون بدعم مواد البناء.

## الفهد: أمن

يثق في قدرات رجال حدودنا البرية والبحرية ويدعم امكانياتهم البشرية والمادية من انظمة ومعدات ووسائل تكنولوجية عالية المستوى وتطوير للخطط وبرامج الاعداد والتدريب لتمكين قواتنا واجهزتنا الامنية البرية والبحرية من ضبط كل من تسول له نفسه اختراق او تجاوز حدودنا الدولية .

جاء ذلك خلال الجولة التي قام بها وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد لقطاع أمن الحدود والتي يشمل الادارة العامة لخفر السواحل والادارة العامة للحدود البرية بقاعدة صباح الاحمد لخفر السواحل حيث كان في استقباله وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون أمن الحدود اللواء الشيخ محمد اليوسف الصباح ومدراء الادارات العامون ومساعديهم ومدراء الادارات التابعة

وقد ناقش معهم الفريق الفهد الخطط والبرامج والمشاريع التنموية واطلعهم على توجيهات الوزارة خلال المرحلة المقبلة والتي تتطلب منهم بذل المزيد من الجهد والعمل ودقة الاداء نظرا لأهمية عمل الادارتين وارتباطهما المباشر بأمن حدودنا البرية والبحرية ، مؤكدا للجميع ضرورة ان تكون اعيننا يقظة على مدار الساعة تراقب وتتابع كافة التفاصيل والتحركات وتقيم الاوضاع وتتخذ قرارها بناء على قاعدة معلومات اكيده وموثقه وقال ان لقاءه بقادة ورجال الحدود البرية والبحرية ليس بغريب و انما ياتي باعتباري واحدا منكم عملنا معا في تطوير الآليات ورفع كفاءة الرجال حتى اصبح لدينا اجهزة لحماية ومراقبة حدودنا البرية والبحرية على درجة عالية من الاستعداد والجاهزية العالية .

وشدد الفريق الفهد على اهمية رفع وتيرة التدريبات خاصة الميدانية بها واكد ان بالتدريب يرتفع مستوى اداء الرجال ويكتسبون الخبرة من خلال الاحتكاك المباشر مع الواقع وطبيعة العمل الحدودى سواء في البر او البحر ، كما طالبهم بالاطلاع الدائم على التجارب الناجحة واختيار التطبيقات التي تتوافق مع متطلبات العمل الحدودي وضرورة الاهتمام بشكل خاص بالتمارين وفقا للبرامج المعدة كذلك القيام بجولات تمشيطية مستمرة للرصد والمتابعة والتوسع في الاستعانة بالمعدات والاجهزة والانظمة التكنولوجية المتقدمة والتي تساند جهود رجال الحدود وخفر السواحل .

## العبيدي: التعاقد

والصحية لتحديد مهام كل منهم، جاء هذا في تصريح صحافي لوزير الصحة د.علي العبيدي على هامش اجتماعه مع الملاحق المالية بحضور الوكيل المساعد للشؤون المالية محمد العازمي والمستشار القانوني د.محمود عبد الهادي امس

وأفاد الوزير العبيدي بانه تمت مناقشة التكلفة الفعلية للمرضى المبتعثين للعلاج بالخارج خلال العام 2013 لمعرفة فيما اذا كان هناك اي ملاحظات او زيادة في المصاريف، فضلا عن طلبنا من الملاحق المالية مراجعة جميع العقود مع المستشفيات والصيدليات في الخارج، وإحضارها الى البلاد لمراجعتها جيدا.

وذكر العبيدي بانه طلب من الملاحق المالية خلال الاجتماع بوضع نظام موحد للتامين الصحي للطلبة في جميع المكاتب الصحية بالخارج، بعد وجود بعض الفروقات، حيث طلبنا إنهاءها سريعا لضمان سلامة وصول التامين الصحي للطلبة.

وأشار الى انه تمت مناقشة ايضا المصاريف المالية والإدارية التي تحتاجها المكاتب الصحية، مؤكدا بأن الهدف من هذا الاجتماع هو تعزيز دور الملاحق المالية في الرقابة والمحافظة على المال العام.

## «الداخلية»: ضبط

كمية المخدرات المضبوطة 1111 كيلو غرامات حشيش، و17 كيلو و256 غرام هيروين، و15 كيلو و11 غرام ماريجوانا، بالإضافة إلى 6 كيلو و401 غرام أيس، و4 كيلو و481 غرام أفيون فضلاً عن ذلك 170 غرام كوكايين، و559 ألف و919 حبة مؤثرات عقلية.

كما أشار إلى تلقي 387 شكوى إدمان تم ضبط المدمنين فيها والتعامل معهم دون أدنى مسؤولية وإحالتهم إلى جهات العلاج مما يؤكد قيام الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بدورها الإنساني نحو الأسرة وأفرادها بتنفيذ قرارات النيابة العامة في هذا الشأن.

وأوضح العميد العنزي أن ارتفاع معدل القضايا والمضبوطين يؤكد دقة التحريات وتطوير أساليب العمل وإصرار رجال المكافحة على منع وصول المخدرات والمؤثرات العقلية إلى متناول المتعاطين والمدمنين.

وأضاف العميد الغنام بأن هناك تعاونا وثيقا مع الأجهزة المعنية الأخرى في وزارة الداخلية أو خارجها، موضحا بذلك ضبط العديد من القضايا، والقضاء على خطوط التهريب.

وذكر أن الدور التوعوي له تأثير كبير وهو ما تقوم به إدارة الإعلام الأمني من خلال تواصلها الدائم مع وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية إضافة إلى ذلك إقامة الندوات والمحاضرات في مدارس وزارة التربية وكليات ومعاهد الجامعة والتعليم التطبيقي، فضلا عن ذلك إعداد وتجهيز وتوزيع العديد من المطبوعات التوعوية في أماكن متفرقة لإيصال الرسالة التوعوية إلى المواطنين والمقيمين، وكذلك إقامة المعارض في العديد من الفعاليات المختلفة والتي تشهدها البلاد للتعريف بمخاطر المخدرات.

واختتم العميد الغنام مؤكدا مواصلة عمل رجال مكافحة المخدرات لحماية مكتسبات الوطن الغالي في الاتجاهين الوقائي للحماية قبل الوقوع في براثن الإدمان، والمواجهة مع التجار والمروجين للحد من نشاطهم الإجرامي.

## روحاني: لن نتخلى

القاه في الذكرى الخامسة والثلاثين للثورة الإسلامية التخلي عن البرنامج النووي الايراني، مشيرا الى ان «الطريق ... نحو قمة التقدم والعلم، ولاسيما التكنولوجية النووية المدنية، سيستمر»، قائلا: «ايران مصممة على اجراء مفاوضات عادلة وبناءة في اطار القوانين الدولية وتأمل في ان تكون مثل هذه المفاوضات «هي اختبار تاريخي لاوروبا والولايات المتحدة» اللتين فرضتا على ايران «عقوبات قاسية وغير قانونية وسيئة».

وفي اواخر نوفمبر ابرمت ايران في جنيف مع مجموعة 5+1 «الصين والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا روسيا، والمانيا» اتفاقا تجمد بموجبه طوال ستة اشهر بعض انشطتها النووية، في مقابل رفع جزئي للعقوبات التي تخنق اقتصادها.

ومن المقرر ان تستانف المناقشات حول اتفاق شامل في 18 فبراير في فيينا. لكن يبدو انها ستكون صعبة لان المسؤولين الايرانيين يشيرون الى «انعدام الثقة» بالولايات المتحدة.

من جانبها اكدت روسيا الاتحادية أمس رفضها فرض عقوبات اضافية ضد ايران مرحبة باستعداد طهران لمعالجة ازمة ملفها النووي .

وقال نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريبكوف في تصريح أوردته وكالة «ايتار تاس» الروسية للانباء ان بلاده ترفض فرض عقوبات امريكية ضد ايران بما في ذلك توسيع قوائم المسؤولين الايرانيين المشمولين بهذه العقوبات.

واضاف ريبكوف ان فرض عقوبات احادية الجانب ضد ايران يعتبر أمرا «غير مقبول وليس له أي أساس شرعي ومن شانه ان يعيق تحقيق تقدم خلال المفاوضات مع ايران».

واشاد بحرص القيادة الايرانية على معالجة ازمة الملف النووي الايراني قائلا «اننا حققنا تقدما ملموسا في هذا الخصوص».

واشار الى الروابط السياسية والاقتصادية بين موسكو وطهران مؤكدا وجود حوار «صريح» بين البلدين وتعاون في المجالات الامنية التي تتعلق بالتطورات الاقليمية المجاورة.

## روسيا تلوح

اجل معالجة الوضع الانساني هناك متهما الدول الغربية بانها لا تريد ان تسلك هذا الطريق و«تعمل فقط من اجل اعتماد قرارات مسيسة واحدا تلو الاخر».

واكد استعداد موسكو للنظر في اي مشروع قرار دولي جديد اذا كان منسجما مع مبادئ القانون الدولي الانساني.

ودعا لافروف في الوقت نفسه مجلس الامن الدولي الى ايلاء اهمية خاصة لمشكلة تنامي الخطر الارهابي في سوريا واتساع رقعته.

وقاطعت روسيا وللمرة الثانية اجتماعا للدول الدائمة العضوية في مجلس الامن الليلة قبل الماضية لبحث مشروع القرار الذي يطالب بالاغاثة الفورية للمدنيين في جميع انحاء سوريا وذلك بالتضامن مع الصين.

ولوح المندوب الروسي في الامم المتحدة السفير فيتالي تشوركين بشكل غير مباشر الى ان موسكو ستستخدم حق النقض الفيتو ضد المشروع الغربي – العربي الانساني لايصال المعونات للمدنيين في سوريا في حال طرحه للتصويت في مجلس الامن واصفا مشروع القرار بانه «سياسي» يهدف «لاثارة التوترات السياسية في جميع انحاء سوريا.وذكر ان «نص المشروع سيئ بشكل يتعذر تحسينه» مشددا على انه «لن يتم اعتماده».

والى مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الاوروبي إذ أصدر بيانا بعد اجتماعه الليلة قبل الماضية قال فيه أن الافراج عن الاموال المجمدة جاء من اجل تمويل منظمة حظر الاسلحة الكيميائية في مهمتها لتدمير مخزون سوريا من الأسلحة الكيميائية.

إلى ذلك أعلنت الهيئة العامة للثورة السورية أمس ان عدد القتلى الذين سقطوا في جميع انحاء سوريا بين جولتي مفاوضات جنيف بين ممثلي الحكومة والمعارضة تجاوز حاجز الألفي فرد بينهم عدد كبير من الاطفال والنساء، واوضحت الهيئة في احصائية ان عدد الضحايا الذين سقطوا منذ بدء الجولة الاولى للمفاوضات في مؤتمر جنيف المعني بمحاولة التوصل الى حل سياسي للأزمة السورية في 22 يناير الماضي وحتى انطلاق الجولة الثانية من المفاوضات امس بلغ 2069 فردا من بينهم 107 افراد سقطوا جراء التعذيب و210 سيدات و296 طفلا.

وفي مجال متصل اعلن المرصد السوري لحقوق الانسان في بيان ان 28 عنصرا من القوات النظامية على الاقل قتلوا واصيب اكثر من 20 آخرين نتيجة عملية مشتركة نفذها تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام «داعش» و«الوية الحبيب المصطفى» صباح اول امس.

واوضح المرصد ان هذه العملية جرى تنفيذها عبر تفجير سيارة مفخخة بمحيط مبنيين تتحصن بهما القوات النظامية في المنطقة الواقعة بين حي جوبر والغوطة الشرقية لدمشق بالتزامن مع تفجير نفق اسفل المبنيين ما ادى الى انهيارهما بشكل كامل، واضاف ان القوات النظامية قصفت مناطق في حي جوبر ما ادى لسقوط جرحى، وفي محافظة القنيطرة اشار المرصد الى ان اشتباكات عنيفة تدور بين القوات النظامية ومقاتلي الكتائب الاسلامية المقاتلة في مناطق بريف القنيطرة الجنوبي وسط تجدد قصف القوات النظامية على مناطق في بلدات عين التينة وعين العبد وعين زيوان وسويسة.

### الرئيس هنأ نظيره في إيران بمناسبة العيد الوطني

# مكتب مجلس الأمة يعقد اجتماعه برئاسة الغانم

جانب من اجتماع مكتب مجلس الأمة

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس مجلس الشورى الإسلامي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية علي اردشير لاريجاني وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلاده.

وعقد مكتب مجلس الامة اجتماعا برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم وحضور أعضاء المكتب.

وقال أمين سر المجلس النائب يعقوب الصانع في تصريح صحافي عقب الاجتماع ان مكتب المجلس ناقش في اجتماعه أمس عددا من الرسائل الواردة إلى مجلس الأمة من بعض البرلمانات الشقيقة والصديقة بشأن زيارة هذه البرلمانات .

وأضاف الصانع أن مكتب المجلس اطلع على بعض الأمور الإدارية المتعلقة بالأمانة العامة واتخذ القرارات المناسبة بشأنها.

### بحضور فريق حكومي مختص اعترض على «تغليظ العقوبة على المبلغ»

# «التشريعية البرلمانية» ناقشت تعديلات جديدة على قانون محكمة الوزراء

ناقشت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية أمس مقترحا بقانون يتضمن اضافة تعديلات جديدة على قانون محكمة الوزراء.

وقال مقرر اللجنة النائب عبد الكريم الكندري في تصريح صحافي ان اللجنة ناقشت التعديلات على قانون محكمة الوزراء بحضور فريق حكومي مختص مبينا ان الفريق الحكومي اعترض على المشروع بقانون المقدم من قبلها والمتعلق «بتغليظ العقوبة على المبلغ».

واضاف الكندري ان اللجنة وافقت على الاقتراح بقانون بشان جواز التظلم من قرارات حفظ القضايا امام محكمة الوزراء ويكون وجوبيا اذا كان المبلغ جهة حكومية مشيرا الى ان اللجنة سترفع تقريرها في هذا الشأن ليدرج على جدول اعمال المجلس في شهر مارس المقبل.